اصلا لان اللازم من التعريف ان كون الكلام غير ظاهر الدلالة لخلل في اسناده
ذهن المتكلم هو بعقيد محل بالصلاحية وذلك لا ينافي ان يكون عدم ظهور الدلالة
لشيء آخر غير يعقيد وان لم يكن من تتمة التعريف فلا احتراض له بالاول
لورود على التعريف نفسه لانه يصدق على الكلام الذي ذكر المانع انه غير
ظاهر الدلالة على المراد ولا يخفى عليك ما في كلام المصنف من الاجمال على الوجه الاول
مع ما في قوله بعد فان الاشتمال من جهود العين من ايا حمل الاشتمال على ايقاع
ذهن المتكلم ومن اثباتها معنيين للخلل على الثاني وقد سبق في التوجيه الاول
ان يجعل الخلل على الواقع للمتكلم وتقدير مضاف محذوف اي في طرق الاشتمال
ولا يخفى ان يقال في توجيه المقام ان قوله في النظم وفي الاشتمال معناه بالنظر
الى النظم وبالنظر الى الاشتمال كما قالوا في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه
اي باعتبار نفسه ويراد بالاشتمال ما هو اعم من اشتمال ذهن المتكلم
والسامع كما شاهدت من قول المصنف فان الاشتمال من جهود العين الخ وحينئذ
تندفع المحظورات بأسرها ولا يحتاج الحمل على الوجوه الغير المتبادرة والمعنى
ان كون الكلام غير ظاهر الدلالة اما لخلل فيه بالنظر الى نظمه وترتيب
كلماته بحسب تقدم او تاخير او نحو ذلك واما لخلل فيه بالنظر الى اشتمال
الذهن بسبب ايراد المتكلم الخ قوله في الاشتمال من المعنى الاول لعلهم منه
لا بد ان يكون للكلام معنيان وهو كذلك لما ذكر في الشرح من ان الذي ليس
له معنى ثان لم يتصور له الاعتبار عند البلغاء فاقول
فان المعنى الاول والثاني في قول الفرزدق الذي هو وما مثله في الناس الخ
قلت لعله لم يكن الغرض من ايراده الا مجرد التمثيل للكلام الذي دلالته
على المراد غير ظاهرة مع ان المثال لا يجب مطابقته لما مثل له كما هو معروف
وفيه نظر فانه يوجب الى ان لا يكون الكلام البليغ الا ما استمل على كناية

وهاهنا ان الكلام في الظهور
عائد الى ذهن المتكلم
وان كلامه هنا غائب
الى ذهن السامع بخلاف

او مجاز وهو ظاهر البطلان فاما ان نقال ان خلوص الكلام من عدم ظهور
دلالته على المراد لخلل في الاشتمال يحصل اما بان لا يكون له اشتمال اصلا او بان
يكون اشتمال ولكن غير محيط او بان يكون المعنى على العكس اي ان كان ثمة اشتمال
لكن يوكل المصنف البعيد لظهوره وفيه بعد قوله وذلك بسبب ايراد
اللوازم الخ الاولى بمذهب المصنف في الكناية ان يقول بسبب ايراد
الملزومات البعيدة ثم ان اريد باللوازم والوسائط معنى الحس على ما
عليه ائمة الاصول من ان لازم الجنس بسيط لم يتحقق لم يلزم تعدد اللوازم
والوسائط في كل ماده ووصف الوسائط بالكثرة باعتبار كثرة الموارد
فاللازم وجود لازم بعيد يعتبر الى واسطة او اكثر وان كان باقيا
على معنى الجمع فاما ان نقال ان المراد بما يقابله الجمع اعني مقابله اللوازم
والوسائط بالموارد على ان يكون الموارد مقدرا كانه قيل بسبب ايراد اللوازم
البعيدة المفتقر الى الوسائط الكثيرة في الموارد او مقابله اللوازم بالوسائط
على ان يضمر فيهما تعدد الموارد فيكون الذكر من غير اعتبار جمع الموارد مقابلة
بين الجمعين المذكورين انقسام الاحاد على الاحاد كما يقال باع القوم دوابهم
اي ان كل واحد منهم باع ماله من الدواب سواء كان واحدا او متعددا
فعلى القول بجواز ان لا يكون ذلك الانقسام على السوابل يكون على الاحتمال
والمقابلة فلا سبيل واما على القول بلزوم كون الانقسام على السوابل
فيراد لازم واحد وواسطة واحدة ويكون ذكر اخذ اما لاقل كما قيل
في تعريف الكلام ما تضمن كلمتين او لقال جمعهما باعتبار كثرة الموارد لكن
وصف الوسائط بالكثرة على هذا الوجه يدل ظاهرا على اعتبار الكثرة
فيها بالنظر الى كل ماده وان كان الوصف بها في الظاهر لجواز وجنده
ممن اراد بالكثرة ما فوق الواحد فاللازم على الوجه الاخير وجود

فتفهما

اشتمل صحيفة على قوله
ان الموارد الخ وهو كذا
في النسخ بالواو وكذا
في شرح المفتاح لكن
الصواب بالفاء اشتمل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)